

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع بين جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) والولايات المتحدة الأمريكية لتوزيع الكهرباء في المدن الواقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨؛

قرر:

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية قرض مشروع بين جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) والولايات المتحدة الأمريكية لتوزيع الكهرباء في المدن الواقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٦ م

محمد ابراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ لاتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية والهيئة المصرية للقوى الكهربائية والولايات المتحدة الأمريكية لمشروع محطة توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا والموقعة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛ وعلى موافقة مجلس الشعب؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ لاتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية والهيئة المصرية للقوى الكهربائية والولايات المتحدة الأمريكية لمشروع محطة توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا الواقعة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق من

مدر رياسة الجمهورية في ١٧ المحرم سنة ١٣٩٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

وكالة التنمية الدولية قرض رقم ٢٦٣ - ك - ٣٢ (أ)

التعديل الأول

لاتفاقية قرض

بين

الولايات المتحدة الأمريكية

وجمهورية مصر العربية

والهيئة المصرية للقوى الكهربائية

لمشروع

محطى توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا

بتاريخ: ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧

تعديل اتفاقية قرض مؤرخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧ بين جمهورية مصر العربية (المقترض) وهيئة كهرباء مصر "الهيئة" والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في وكالة التنمية الدولية "الوكالة".

قسم ١:

تعديل اتفاقية القرض المؤرخة ٣١ يوليو ١٩٧٦ بين المقترض والهيئة والوكالة لمشروع محطى توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا كالاتى .

(أ) يعدل قسم ١ - ١ عن طريق حذف خمسين مليون دولار أمريكي (٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) وإحلال تسع وستين مليون دولار أمريكي (٦٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار) محله .

(ب) يعاد ترقيم قسم ٣ - ١ (ج) إلى قسم ٣ - ٢ (د) طبقاً لخطاب التنفيذ رقم ٣

(ج) يعاد ترقيم قسم ٣ - ١ (د) إلى ٣ - ٢ (و) طبقاً لخطاب التنفيذ رقم ٣

ويعدل ليقرأ كالاتى: (و) "اتفاقية إعادة إقراض للمشروع طبقاً لقسم ٤ - ٥ بين المقترض والهيئة بصورة مرضية للوكالة"

(د) يعدل قسم ٤ - ٥ ليقرأ كالاتى:

"إعادة قرض من المقترض إلى الهيئة" من أجل مساعدة الهيئة على تنفيذ المشروع سيقوم المقترض بإعادة إقراض الهيئة في ظل اتفاقية إعادة إقراض "اتفاقية إعادة إقراض" وتوقع بين المقترض والهيئة في ظل الشروط والأحكام المرضية للوكالة وسوف تشمل هذه الشروط دون تحديد، إعادة السداد من جانب الهيئة في خلال خمس وعشرين سنة (٢٥) تشمل فترة سماح خمس سنوات (٥) وسعر فائدة قدره ثمانية ونصف في المائة (٨,٥٪) سنوياً .

خلال تمثيلهم المفوضين قد وقعوا بأسمائهم هذه الاتفاقية وقد تم تسليمها في اليوم والسنة المذكورين بأعلاه .

جمهورية مصر العربية الولايات المتحدة الأمريكية

بواسطة : بواسطة :

الاسم : د. محمود صلاح الدين حامد الاسم : هـ - فريمان ماثيوز

الوظيفة : وزير المالية ووزير الاقتصاد والوظيفة : قائم بالأعمال والتعاون الإقتصادي بالنيابة

هيئة كهرباء مصر .

بواسطة :

الاسم : المهندس / محمد كمال حامد

الوظيفة : رئيس مجلس إدارة .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بالموافقة على التعديل الأول لاتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية - الهيئة المصرية للقوى الكهربائية والولايات المتحدة الأمريكية لمشروع محطتي توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا الموقعة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٨

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية - الهيئة المصرية للقوى الكهربائية - والولايات المتحدة الأمريكية لمشروع محطتي توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا الموقعة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣١، ويعمل بها اعتباراً من ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨م

نحريراً في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ (٢٩ مارس سنة ١٩٧٨)

محمد ابراهيم كامل

(هـ) يعدل القسم ٦ - ٤ عن طريق حذف " ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ " و " ٣٠ ديسمبر ١٩٧٩ " وإحلال " ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩ " و " ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ " على التوالي .

(و) جميع الإشارات إلى الهيئة المصرية للقوى الكهربائية واختصارها (EEPA) تعدل إلى هيئة كهرباء مصر واختصارها (BEA) على التوالي .

قسم ٢ : الشرط السابق على السحب الأول في ظل التعديل الأول .

قبل أي سحب أو إصدار أي خطاب ارتباط أو أي تصريح بالسحب في ظل هذا التعديل الأول سيقوم المقرض ، إلا إذا وافقت الوكالة على خلاف ذلك كتابة بتزويد الوكالة بشكل ومضمون تقبله برأي من وزير العدل أو مستشاريها بالتعديل الأول قد أقر أو تم التصديق عليه وتنفيذه بالنيابة عن المقرض والهيئة وأنه يشكل التزاماً قانونياً وسارى المفعول للمقرض والهيئة طبقاً لجميع أحكامه .

قسم ٣ : التاريخ النهائي للوفاء بالشرط السابق على السحب :

إذا لم يتم الوفاء بالشرط المحدد في قسم ٢ خلال ٩٠ يوماً من تاريخ هذا التعديل الأول أو في تاريخ لاحق قد توافق عليه الوكالة كتابة فإنه يجوز للوكالة كما يترأى لها أن تقوم بإنهاء هذا التعديل الأول عن طريق تسليم إخطار كتابي للمقرض وبناء على تسليم هذا الإخطار فإن هذا التعديل الأول وجميع الالتزامات المترتبة عليه سوف تنقضي .

قسم ٤ : الإبلاغ عن الوفاء بالشرط السابق على السحب :

سوف تقوم الوكالة بإبلاغ المقرض بناء على ما تقرره بأن الشرط السابق على السحب كما هو محدد في القسم ٢ قد تم الوفاء به .

قسم ٥ : سوف يدخل تعديل اتفاقية القرض هذا موضع التنفيذ عند التوقيع عليه من جميع الأطراف المذكورة في هذه الاتفاقية .

قسم ٦ : بخلاف ما قد تم تعديله فإن لاتفاقية القرض المؤرخة ٣١ يوليو ١٩٧٦ بين المقرض والهيئة والوكالة سوف تظل سارية المفعول واشهاداً على ذلك فإن المقرض والهيئة والولايات المتحدة الأمريكية من